نشرة صادرة عن المعهد المالي

حديث المالية
HADITH EL MALIA

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة داخلية لوزارة المالية، عدد رقم ١ - فصلية - حزيران ١٩٩٧

افتتاحية

هذه النشرة الداخلية لوزارة المالية أردناها مرآة تعكس، من جهة، نشاطات الوزارة بوحداتها المختلفة، ونافذة معلومات يطلع الموظفون، من جهة أخرى، من خلالها على ما تقوم به أجهزة الوزارة من أعمال وما تبذله من جهود في سبيل تطوير وتحديث المرفق المالي للدولة ورفع مستوى الأداء فيه.

ان هذه النشرة هي مجلة داخلية خاصة بوزارة المالية بوحداتها المختلفة تربط بين الموظفين الذين يشكلون اسرة وزارة المالية، وتمدهم بكل جديد وتضعهم في اطار ما يعد من مشاريع تطويرية وتدريبية او يحصل من انجازات او يُطرح من أفكار بغرض جعل وزارة المالية نموذجاً للادارة المالية الحديثة.

وهي ستعنى بنشر الابحاث والدراسات حول القضايا المالية والاقتصادية وتسليط الضوء على نشاطات المؤسسات المالية الدولية ودورها على الصعيد المالي والاقتصادي الدولي لتكوين ثقافة مالية علمية لدى جميع العاملين في الوزارة فتؤمن لهم قدراً من المعارف العامة يستعينون بها في توسيع آفاقهم وثقافتهم العامة.

وان هذه النشرة ستكون مفتوحة أمام كل من يرغب في المشاركة في نشاطاتها وأعمالها، وهي الى جانب هدفها العلمي والمعرفي، تشكل رباطاً وثيقاً بين أعضاء اسرة هذه الوزارة ونواة لعلاقات انسانية تقوم بين جميع افرادها نشجعها ونشدد عليها ونعول عليها من أجل اشاعة مناخ من الألفة والثقة داخل المؤسسة، يعطي ثماره الطيبة في خدمة مواطنينا والسهر على مصالحهم ورعاية حقوقهم.

وتعلمون ايها الاصدقاء، يا أسرة وزارة المالية، ان البلاد تحتاج الى جهد كل منكم، وتعلمون أن ما هو مطلوب من وزارة المالية بالذات أكثر مما هو مطلوب من أية وزارة على صعيد النهوض الاقتصادي والمالي، لا سيما

معالي الوزير فؤاد السنيورة

وانها تمد باقي الوزارات بالوسائل المالية للعمل وهو ما يعني مسؤوليات جساماً على كتف الوزارة وكتف كل عضو فيها.

ألا فلنكن عند حسن ظن بلادنا بنا، ولنكن أهلاً لثقة مواطنينا بنا، وليكن عملنا مصداقاً لما نكنه من محبة واخلاص للبنان. ■

معالي الوزير فؤاد السنيورة
وزير الدولة للشؤون المالية

المحتويات

كلمة مدير المجلس الاعلى للجمارك ص. ٢

تدريب، اعلام، ترقية

- المعهد المالي، مشروع تعاون، ص. ٥
- انشاء المعهد المالي، ص. ٦
- مركز تدريب معلوماتي متطور، ص. ٦

مؤهلات

- فريق خاص في مديرية الواردات، ص. ٣

تعرف

- صندوق النقد الدولي، ص. ٨
- سنغفورة: مثال يحتذى به لبنان، ص. ٨

آفاق

- مشروع مالية ٢١، ص. ٧
- خطة الحكومة الاقتصادية، ص. ٧

ملف

- فذلكة موازنة العام ١٩٩٧، ص. ٣

اجتماعيات

- حياة الوزارة، ص. ١١
- كلمة التحرير، ص. ١١

كلمة رئيس المجلس الاعلى للجمارك

تشكل ادارة الجمارك عائلة واحدة متراصة يفاخر عناصرها باللباس الرسمي الذي يميزهم، وهي المؤسسة الوطنية التي تؤمن ما يقارب ٤٥٪ من واردات الخزينة.

تضطلع ادارة الجمارك اللبنانية في المرحلة الراهنة بروح المسؤولية والخدمة العامة عبر المبادرة الى إصلاحات اساسية، ابرزها مكننة اعمالها وتبسيط اجراءات تخليص البضائع، التي من شأنها كلها اختصار مهل هذه الاجراءات المعقدة وتخفيض الكلفة وزيادة منافسة المرافىء اللبنانية للمرافىء الاخرى في المنطقة.

ان توافق انظمة الجمارك اللبنانية مع الانظمة الدولية التي توصي بها المنظمة العالمية للجمارك يسهم في تبسيط آلية عملية التصريح واجراءات المراقبة ويؤدي بالتالي الى زيادة العائدات الجمركية للدولة والى تخفيض الكلفة الحالية لتخليص البضائع التي يستفيد منها حكماً المستهلك اللبناني.

الاّ أن مواضيع الاعتزاز هذه لا يجب أن تحجب الصعوبات الكبرى التي يقتضي تذليلها والجهود الجبارة الواجب بذلها.

علينا، وقبل كل شيء، تغيير الذهنية بشكل يؤدي الى تغليب مفهوم المصلحة العامة في كل أعمالنا المهنية.

علينا تحديث اساليب عملنا بهدف تحقيق أكبر قدر من الفعالية.

علينا تطوير اجراءاتنا بما يتلاءم وأدق أصول الشفافية.

ولا حرج عندي في القول، بوصفي رئيساً للمجلس الاعلى للجمارك، بضرورة اعادة النظر في نظام التعويضات الجمركية المعمول به حالياً، من اجل المزيد من العدالة والانتاجية.

انها مهمة صعبة، وعلينا انجازها.

وأملي كبير أن تترسخ لدى رجال الجمارك القناعة بأن مستقبلهم في هذه الادارة يتوقف على مدى الجهد الذي يبذلونه، وجدية المشاركة في عملية النهوض بهدف تقديم خدمات اسرع وافضل واقل كلفة للمواطنين. وفي هذا المسار يأتي النظام الجمركي المعلوماتي "نجم" الذي سيبدأ تطبيقه قريباً كخطوة عبر درب تحقيق هذه الاهداف.

ان ادارة الجمارك وحرصاً منها على توفير الامكانات المادية والبشرية الحديثة الضرورية لبلوغ الهدف المنشود

السيد عصام حبالله

تعمل على وضع خطة اصلاح وبرامج تدريب ومركز توثيق ونظامي مكننة واتصالات بين كل المراكز الجمركية على امتداد الاراضي اللبنانية.

ان جهودنا جميعاً والاصلاحات التي تقوم بها وزارة المالية، كفيلة بأن تحصن لبنان بادارة مالية وجمركية تكون على مستوى رفع التحديات الراهنة والمستقبلية والالتزامات الملقاة على عاتقه.

عصام حبالله

رئيس المجلس الاعلى للجمارك

مؤهلات

فريق خاص في مديرية الواردات

ضمن اطار مشروع تأهيل واعادة تنظيم ومكننة اجراءات ادارة الشؤون الضريبية في مديرية الواردات وبنتيجة تنفيذ البرنامج المكثف لتدريب مراقبي الدخل، تم تأليف فريق عمل خاص في مديرية الواردات لتعزيز جهاز مراقبة الضرائب وتفعيله عن طريق تحسين الاداء وتحديث اساليب العمل واجراءاته.

يتكون الفريق من مراقبي ضرائب ممن أتموا دورة تدريبية خاصة في المعهد المالي ويشرف على أعماله اربعة مراقبين رئيسيين تم تدريبهم لهذه الغاية وهم الاساتذة امين صالح، موسى الراسي، سركيس صقر وعلي سليمان وذلك بالتنسيق مع خبير كندي في التدقيق والمراقبة.

سيقوم أعضاء الفريق الخاص، الذي سيصار الى تعزيزه بعناصر جديدة ممن اكملوا هذه الدورات التعليمية والتدريبية المكثفة بشكل دائم، بإجراء عمليات تدقيق ومراجعة أساليب العمل الجديدة وتطبيقها، كما ستنظم حلقات دراسية بين اعضاء الفريق للبحث في تحديد الصعوبات والمسائل التي تعرض من خلال عملية التدقيق وكيفية معالجتها. كذلك سيتم اعداد دراسات نموذجية لاستخلاص المعايير واساليب العمل الناجحة ليصار الى تطبيقها في مختلف الوحدات بعد مناقشتها واعتمادها من قبل الجهات المختصة.

فذلكة موازنة العام ١٩٩٧ وتحديات وزارة المالية

في شهر كانون الثاني الماضي تمت مناقشة موازنة العام ١٩٩٧ في مجلس النواب ودامت هذه المناقشة اياماً عدة كان بعضها حاداً ولكن على أثر هذه المناقشة قرر النواب اقرار هذه الموازنة بالاغلبية.

أرفقت الموازنة هذه السنة بفذلكة كان الهدف منها تحليل الوضع الاقتصادي وتطوره ومن ثم القاء الضوء على كيفية تأثيره على الموازنة، لأن الموازنة لا توضع بمنأى عن فهم واستيعاب كاملين للوضع العام القائم من جهة ولتحديد اولويات الحكومة في ضوء الاوضاع القائمة من جهة أخرى. وانطلاقاً من ذلك قام مكتب الوزير بوضع هذه الفذلكة التي ارفقت مع الموازنة السنوية.

هذه الفذلكة تشمل المنهجية المتبعة من قبل وزارة المالية وفلسفتها العامة لمفهومها الاقتصادي للبنان عامة كما تشير الى الاصلاحات الرئيسية التي ستتم داخل مختلف اقسام وزارة المالية. لذا كان من الضروري عرضها مجدداً، بخطوطها العريضة، عبر «حديث المالية»، على موظفي ومسؤولي الوزارة بالرغم من عرض الصحف ووسائل الاعلام لها بشكل مفصل ومستفيض عندما عرضت على مجلس النواب، ونوضح ان كل من يشاء الاطلاع على مجمل الفذلكة يمكنه ذلك بطلب نسخة من مكتب الوزير.

تنقسم هذه الفذلكة الى **سبعة فصول**:

أولها، الاندماج في الاقتصاد العالمي ويتطرق هذا الفصل الى التحديات التي واجهها لبنان عند انتهاء الحرب فكان على الدولة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ الاهتمام بالتنمية البشرية وانعاش الاقتصاد وزيادة الانتاج وتعزيز الانتاجية واعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات واعادة التأهيل والاصلاح الاداري والاستقرار الاقتصادي الكلي.

ويعرض **الفصل الثاني**، وعنوانه التطورات الاقتصادية الاخيرة، الاداء المالي والاقتصادي بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ من خلال بعض المؤشرات.

ويوضح **الفصل الثالث** الاطار الاقتصادي لقانون موازنة ١٩٩٧.

ويتحدث **الفصل الرابع** من الفذلكة عن التنسيب الجديد للموازنة العامة والهدف من هذا التنسيب الجديد الذي وضعته وزارة المالية المساعدة في «اجراء التحليل الاقتصادي التفصيلي للسياسة العامة والنواحي الادارية فيها بالاضافة الى اسلوب تنفيذها. كما يسمح ايضاً لوزارة المالية بضبط الحسابات لدى الخزينة وجعلها متلائمة مع حاجات نظام المحاسبة العمومية الجديدة والمعايير الدولية من جهة ومن تحسين تحليل تقديرات ارقام الموازنة وتنفيذها من جهة ثانية». اما في **الفصل الخامس** فيتم تحليل هيكلية الموازنة وذلك بجهد تفصيلي واضح من خلال ٢٠ جدولاً ورسماً بيانياً. واخيراً يتطرق **الفصلان السادس والسابع الى إقتصاد لبنان** بالمقارنة مع بلدان أخرى وصولاً الى مؤتمر اصدقاء لبنان. وسوف نعرض بالتفصيل في عدد لاحق من «حديث المالية» للدور الذي قامت به وزارة المالية لانجاح هذا المؤتمر والنتائج الاقتصادية المتوقعة والناتجة عنه.

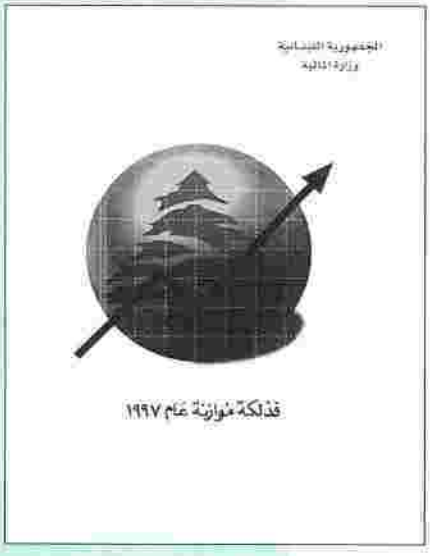

اما في هذا العدد فسنركز على دور وزارة المالية المحوري في تعزيز متانة الوضع المالي والاقتصادي في لبنان وهذا الدور يظهر جلياً في الفذلكة ولا سيما في الفصل الثالث الذي يتناول الاطار الاقتصادي لقانون موازنة ١٩٩٧. فهذه الموازنة استندت الى المبادىء التالية:

«١ – اعتماد مخصصات الرواتب والاجور والعطاءات كما هي في موازنة ١٩٩٦ بعد احتساب الزيادة البالغة ٢٠ في المئة على الرواتب والتي اصبحت نافذة المفعول ابتداء من ١٩٩٥/١/١ .

٢ – تخفيض النفقات المتكررة الى دون المستوى الذي ورد في موازنة عام ١٩٩٦.

٣ – تخفيض النفقات الاستثمارية الى دون المستوى الذي ورد في موازنة عام ١٩٩٦.»

تطبيقاً لهذه المبادىء حاولت الحكومة الحد من العجز من ناحية وتعزيز الواردات من ناحية أخرى. لكي تحد

من العجز تهدف الدولة الى إحتواء نمو الدين العام الداخلي وتخفيض امتصاص القطاع العام للموارد المالية الداخلية، اما تعزيز الواردات فذلك يتم عن طريق اصلاح الوضع المالي اولاً وضمان استمرار جهود إعادة الإعمار والإنماء ثانياً اي بالتوفيق بين تحسين الجباية الضريبية وتأمين حوافز الاستثمار. وقد ركزت وزارة المالية عملها لتعزيز الواردات على مختلف مصادر الواردات ولا سيما على قطاعات ثلاثة هي ضريبة الدخل، والسجل العقاري والمساحة، والجمارك.

تشير الفذلكة بالنسبة لجباية ضريبة الدخل ان لدى مصلحة الواردات حوالي ٣٠٠ مراقب أي ما يعادل مراقباً لكل ١٣٠٠٠ مواطن بينما في البلدان الاوروبية يوجد مراقب لكل ٨٠٠ مواطن على الحد الاقصى لذا يستوجب اتخاذ جميع التدابير لتعزيز الادارة الضريبية عدداً وكفاءة واضافة الى ذلك ينص برنامج الاصلاح الضريبي «على مكننة جميع الاجراءات العائدة لايرادات الضرائب وتدريب كافة موظفي مصلحة الواردات مع تأكيد خاص على تعيين مدققي حسابات يتمتعون بأحدث المهارات لتدقيق الحسابات. كما انه سيتم ربط قاعدة البيانات في مصلحة الواردات الى قواعد المعلومات لدى كل من مديرية الشؤون العقارية والمديرية العام للجمارك». ويتم تحقيق هذا المشروع بمساعدة من الحكومة الكندية.

اما بالنسبة للسجل العقاري والمساحة فسيخضع هذا القطاع الى عملية تحديث ايضاً من اجل رفع مردوديته وتتمثل عملية التحديث بالجهود التي بذلت لاعادة تقدير قيمة مبيعات العقارات على أساس الموقع والجوار والمنطقة والاقليم. ثم اعادة درس معدلات الضريبة على مداخيل الايجارات بالنسبة لضريبة الاملاك المبنية واخيراً مكننة عمليات مديرية السجل العقاري والمساحة ويتم ذلك بمساعدة البنك الدولي وتتم العملية لاهميتها، على مراحل وقد بدأت هذه السنة ومن شأنها ان تنتهي عام ٢٠٠١ او ٢٠٠٢ ومن الفوائد المباشرة على المواطنين لعملية المكننة والتحديث هذه انخفاض الرسوم الفعلية وتوفير الخدمة الفضلى والاكثر سرعة.

تشكل الايرادات الجمركية المصدر الاكبر لايرادات الخزينة لذا أطلق في هذه المديرية ايضاً وبمساعدة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية برنامج لاعادة تأهيل هذه المديرية، وذلك عن طريق تحديث الاجراءات وتسهيل اسلوب العمل، وتدريب الموظفين، ومن الاجراءات التي ستؤدي الى تعزيز الايرادات الجمركية اصلاح التعرفة الجمركية الذي اصبح نافذ المفعول في ٧ تموز ١٩٩٥ كما تم وضع بيان جمركي جديد يتطابق مع البيان الجمركي الموحد الدولي والذي اصبح ساري المفعول منذ مطلع العام الحالي كما سيستعمل نظام اسيكودا المكتن والمتكامل لمعالجة بيانات الاستيراد والتصدير من خلال النظام الجمركي المعلوماتي الجديد "نجم".

هذه هي اذا من خلال الفذلكة، الاستراتيجية العامة للاصلاحات الاساسية المتوجبة على وزارة المالية والتي يوشر العمل في عدد منها. ■

بعض المؤشرات الاقتصادية الواردة في الفصل الثاني من الفذلكة

- المعدل السنوي لحركة اجمالي الناتج المحلي بين عام ١٩٩٢ و١٩٩٥: ٥.٦٪.
- ارتفاع الدخل الفردي السنوي من ١٠٠٠ دولار اميركي تقريباً في سنة ١٩٩٠ الى حوالي ٢٦٠٠ دولار سنة ١٩٩٥.
- بلغ النمو الاقتصادي عام ١٩٩٦ ٤٪ ومن المتوقع أن يبلغ عام ١٩٩٧ ٧٪.
- الدين العام ارتفع من نسبة ٤٦٪ تقريباً من اجمالي الناتج المحلي في العام ١٩٩٢ الى نسبة ٧٨٪ من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٦.
- تشكل الديون الخارجية نسبة ١٧٪ من مجموع الديون.
- ميزان المدفوعات شهد فائضاً خلال السنوات الخمس الماضية بلغ عام ١٩٩٦ ٦٨٥ مليون دولار.
- التضخم المالي بقي منخفضاً نسبياً في الاعوام الثلاثة المنصرمة.
- سعر صرف الليرة اللبنانية تحسن بصورة متواصلة وان كان تحسناً بسيطاً.
- الاحتياطي من العملات الاجنبية ارتفع لدى مصرف لبنان من ١٤٤٨ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٥٨٨٥ عام ١٩٩٦.
- بلغ ارتفاع النمو النقدي نسبة ٢٦٪ عام ١٩٩٦.

■■ تدريب، اعلام، ترقية

المعهد المالي مشروع تعاون

حظى انشاء المعهد المالي بدعم من فرنسا والكثير من أصدقاء لبنان.

ففي المقام الاول أتاح البروتوكول المالي الفرنسي اللبناني الذي وقّع في نيسان ١٩٩٦ خلال زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد جاك شيراك، الى لبنان توفير الوسائل التي سمحت بابرام اتفاقية حزيران ١٩٩٦ بين وزارة المالية اللبنانية ووزارة الاقتصاد والمال الفرنسية مما أفسح في المجال امام اعتماد برنامجين للتعاون التقني، احدهما في ميدان التدريب المهني والتوثيق المالي، والثاني في اطار تحديث نظام المحاسبة اللبنانية. وقد مثّلت الوزارة الفرنسية الهيئة المعنية بالادارة المالية للتعاون الدولي أي جمعية تنمية التبادلات في مجالات التكنولوجيا الاقتصادية والمالية ADETEF .

على أثر هذه الاتفاقية، وقّع معالي وزير الدولة السيد فؤاد السنيورة والسيدة جاكلين اسكارد رئيسة قسم مديرية شؤون الموظفين والادارة في وزارة الاقتصاد والمال الفرنسية على معاهدة تطبيق. والجدير ذكره ان مديرية شؤون الموظفين والادارة تهتم ببلورة هندسة المشروع بمجمله على صعيد تنظيم التدريب المهني وتكوين المجموعة الاساسية من الوثائق. تعتمد المديرية على الخبرة التي اكتسبها مركز التدريب التابع لها ومركزها التوثيقي.

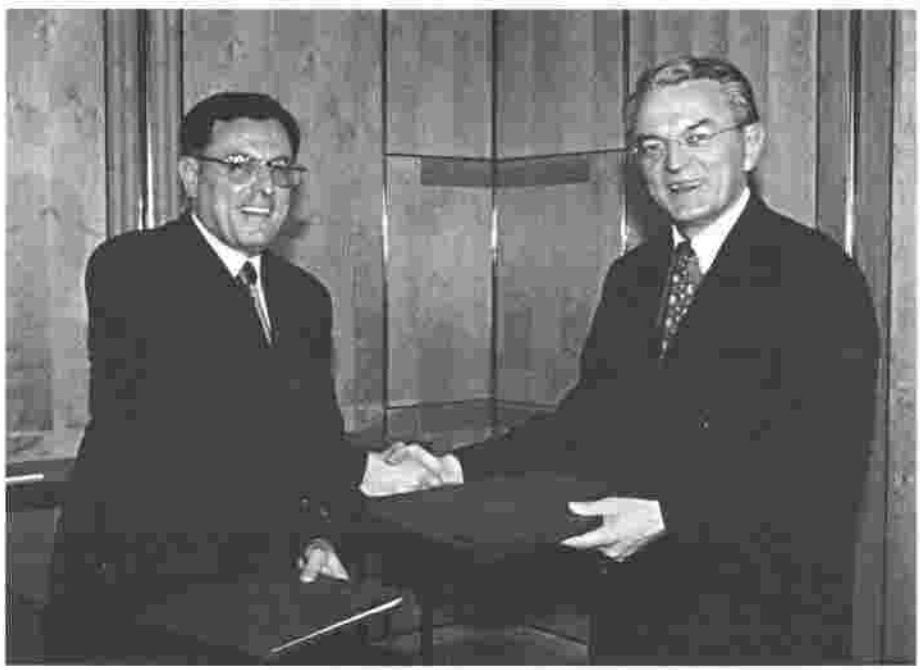

معالي الوزير فؤاد السنيورة، وزير الدولة للشؤون المالية، والسيد جان ارتوي وزير الاقتصاد والمال

بدأت عمليات تجهيز المعهد المالي منذ أوائل تموز ١٩٩٦. وبالاضافة الى الحكومة الفرنسية، أسهمت كندا وبرنامج الامم المتحدة للتنمية في جميع الموارد اللازمة لاطلاق المشروع. وفي آب عقدت دورة تدريبية اولى احياها خبراء كنديون فكانت من نصيب مديرية الواردات. وفي أيلول، نظّمت دورة تدريبية لموظفي الجمارك اللبنانية بالتعاون مع الجمارك الفرنسية. وقد ساهمت هذه الدورات في وضع البيان الجمركي الموحد في كانون الثاني ١٩٩٧.

اما عمليات تجهيز المكتبة المالية فبدأت في شباط ١٩٩٧ بدعم من مركز التوثيق الفرنسي ان على صعيد ابتكار مجموعة توثيقية أولى أو لجهة تنفيذها. ويجري حالياً وضع اللمسات الاخيرة على اتفاقات مع منظمات دولية (صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، البنك الدولي، الخ.) ومع بعض الدول (سنغفورة، هولندا...) وكذلك مع الكثير من الشركاء من القطاع الخاص (، ارنست أند يونغ، كوبرز أند ليبراند...) لتأمين دفق متواصل من الكتب والوثائق للمكتبة المالية التابعة للمعهد المالي التي يتوقع افتتاحها في الخريف المقبل. ■

تدريب، اعلام، ترقية

انشاء المعهد المالي

ان العمل هو النشاط الذي يشغلنا اكثر من سواه ولذا فمن المستحسن أن ينفذ في أفضل الظروف وأكثرها بعثاً على النشاط والفائدة. في هذا الاطار يتمثّل طموح وزير الدولة للشؤون المالية، معالي الوزير فؤاد السنيورة، في أن يوفر لموظفي الوزارة الوسائل التي من شأنها أن تجعل عملهم مثيراً للاهتمام.

مركز التدريب

قرّر الوزير بالتالي أن ينشىء مركزاً للتدريب يوفر لكل من موظفي الوزارة الادوات التقنية والثقافية التي تتيح له ان يحسّن من فعالية عمله. إن كل موظف مرشح للافادة، من جهة أولى، من تدريب شامل في الميادين التي تهمّ الوزارة بمجملها، ومن جهة ثانية، من تدريبات تقنية متخصصة تتفق وحاجات كل مديرية.

يتضمن التدريب الشامل تعريفاً بالاقتصاد الشامل والمالية العامة والمعلوماتية والمحاسبة ويستغرق من ١٥ الى ٢٠ يوماً. وستمتد هذه الدورات على عدة أشهر بشكل لا يتعارض وعمل الاقسام في الوزارة.

اما التدريب المتخصص فعلى نوعين: التدريب الخاص بوظائف محددة، مثل المحاسبة او السكرتارية، والتدريب المتعلق ببعض الاقسام، مثل المراقبين الماليين وأعضاء المفرزات الجمركية المتخصصة.

تبذل الوزارة جهداً كبيراً في اعداد برنامج تدريب من هذا القبيل وبالتالي تجدر ادارته بكل عناية. وقد وضع المركز نظاماً معلوماتياً لادارة نشاطات التدريب يتيح ادارة الملفات الشخصية الخاصة بالموظفين. وفي حين ان بعض النشاطات التدريبية لا تستتبع بامتحان للمعلومات المكتسبة، فإن بعضها الآخر يخضع لاختبار يسمح بالتحقق من اكتساب مهارات جديدة. كما ان رغبة كل فرد في متابعة نوع من التدريب تؤخذ في عين الاعتبار في اطار عملية التدريب، الى جانب ما يطلبه المسؤولون الاداريون. ويتم تحليل كل هذه المعطيات بشكل يتيح لوزارة المالية ان تعتمد في المستقبل قاعدة داخلية تقضي بالربط بين التدريب المهني والترقية.

تتمة ص. ٩

مركز تدريب معلوماتي فائق التطور

يضع المعهد المالي في تصرّف موظفي الوزارة مركزاً متطوراً للتدريب المعلوماتي. يعدّ المركز صالتين للدراسة تتضمن الاولى ستة حواسيب مخصصة للمتدربين والثانية ثمانية. هذا بالاضافة الى حاسوب في كل صالة مخصصة للمدرب مما يتيح تنظيم دورات تدريبية عامة وأخرى متخصصة. يقتضي التدريب العام التعرّف الى محيط الحاسوب وتعلّم كيفية البحث عن المعلومات فيه ومحاولة التعرف الى مناهج معالجة المعلومات (وورد) والجداول (اكسيل). وفي نهاية الدورة الاساسية التي تمتد على ٢٢ ساعة لن يكون موظف وزارة المالية قد تحول الى خبير معلوماتي لكنه يكون قادراً، اذا رغب في ذلك، على طبع نص بنفسه أو ادخال المعطيات الى جدول ما، تبدأ هذه الدورات التدريبية في الثالث والعشرين من شهر حزيران.

بالاضافة الى صالات التدريب، يتيح «مختبر» يضم ٦ حواسيب متعددة الوسائط، للجميع بأن يعمقوا معلوماتهم بمساعدة برامج معلوماتية ذات استعمال شخصي. يبقى المختبر مفتوحاً للجميع حتى الساعة السادسة مساءً فيستطيع من شاء أن يتمرّس بالمعلوماتية. ويبقى خبراء المعهد في تصرف من يحتاج الى مساعدة في هذا المضمار.

مشروع
مـــالـــيـــة ٢١

لا شكّ في أنّه على وزارتنا ان تنظّم نفسها للمشاركة مشاركة فعّالة في اعمار البلاد. كما عليها أن تتكيف لمواجهة والتعامل مع التحديات الجديدة التي يواجهها العالم في القرن الواحد والعشرين.

يشهد العالم تغيرات جذرية ومتسارعة. فقد حل محل الصراعات بين الكتلتين الكبيرتين نظام علاقات دولية ذو أبعاد ثلاثة تتمثل في: تطوير الاتفاقات الاقليمية، التنافس الاقتصادي بين الدول، والثورة التكنولوجية. اما العلاقات المالية الدولية، فتزداد تعقيداً وباتت تعتمد على دور اكثر اهمية للقطاع الخاص . كما تبدلت العلاقة بين المواطن والادارات العامة لصالح المواطن الذي بات يطالب وبحق بخدمة أفضل، واستقبال أفضل وكلفة ضريبية مبررة.

بغية الاعداد للقرن الواحد والعشرين، على وزارتنا ان تكون السبّاقة في احداث هذه التغيرات. وهذه هي علة وجود مشروع مالية ٢١ الذي يقضي بتغيير عقلياتنا ومناهج عملنا وطرق تنظيمنا بحيث نحوّل وزارة المالية اللبنانية الى مثال في التكيف مع القرن الواحد والعشرين والاعداد له.

خطة الحكومة الاقتصادية

تسعى وزارة المالية بالطبع الى تنفيذ الخطة الاقتصادية والمالية التي وضعتها الحكومة. إن الطريقة التي تجبى فيها واردات الدولة والطريقة التي تصرف فيها هذه الواردات تعكسان هذه السياسة.

يقتضي الاعمار اعتماد موقف طموح ويتطلب العمل على تحقيق اهداف متعددة في الوقت نفسه. اما السياسة الاقتصادية الحالية التي وضعتها الحكومة فتقضي بمحاولة تحقيق اربعة اهداف تحظى بالاولوية هي :

١- دفع النشاط الاقتصادي في كل الميادين بشكل يتيح تأمين فرص عمل جديدة ورفع مستوى عيش المواطنين وزيادة الثروة الوطنية.

٢- تعبئة الموارد المالية الضرورية لعملية الاعمار.

٣- تأمين استقرار العملة الوطنية بما يحمي الادخار والمداخيل المتوسطة.

٤- تحديث الادارة لتصبح عنصراً يشارك بصورة ناشطة وايجابية.

لكل من هذه الاهداف الاهمية نفسها واي منها كافٍ لتعبئة الجهود والنشاط خلال عدّة سنوات.

خلال عرض مشروع موازنة عام ١٩٩٧ على البرلمان، قدم وزير الدولة للشؤون المالية تقريراً اظهر فيه مختلف النشاطات التي نفذتها وزارة المالية في سعيها الى تحقيق الاهداف الاربعة المذكورة اعلاه. ■

صندوق النقد الدولي

تأمين التناغم والتناسق في الاقتصاد العالمي

لدى الحديث على اعادة بناء الاقتصاد اللبناني وجعله متناغماً مع الاقتصاد العالمي، غالباً ما تتم الاشارة الى صندوق النقد الدولي غير انه ليس من السهولة بمكان الوقوف دوماً على الدور الفعلي للصندوق ومعرفة الميادين التي يتدخل فيها.

تأسس صندوق النقد الدولي في تموز ١٩٤٤ في بريتون وودز، وهي قرية نائية من مقاطعة نيو هامبشاير في الولايات المتحدة. وكان وراء انشائه وفد مؤلف من ٤٤ بلداً. اما اليوم فيبلغ عدد اعضاء الصندوق ١٧٨ عضواً، منهم لبنان (وهذا العدد يمثل دول المعمورة كافة).

كانت تحدو المؤسسين رغبة اساسية هي التوصل الى تنظيم المبادلات النقدية الدولية مع تأمين قابلية العملات للتحويل. وفي هذا الاطار، يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم المساعدة لكل الدول الاعضاء التي تعاني من صعوبات في ميزانيات الدفع فيؤمن لها الاعتمادات القصيرة والمتوسطة الاجل انطلاقاً من المبالغ المجمعة من بدلات الانتساب التي تسددها الدول الاعضاء. يعاد النظر في توزيع الحصص كل ٥ سنوات بموجب الوضع الاقتصادي للبلد المنتسب. كما يتدخّل الصندوق من خلال تأمين مساعدة تقنية للادارات العامة والمصارف المركزية. يستخدم صندوق النقد الدولي اليوم ٢٢٠٠ شخص (معظمهم من علماء الاقتصاد والخبراء الماليين) وتتوفّر في صناديقه ٢٠٣ مليارات دولار اميركي من الحصص المدفوعة بكاملها.

ان لبنان بلد عضو في صندوق النقد

سنغفورة: مثال يحتذي به لبنان؟

حلّ وزير الدولة للشؤون المالية، معالي الوزير فؤاد السنيورة، ضيفاً على حكومة سنغفورة بين ١٧ و١٢ آذار ١٩٩٧. وكانت هذه، الزيارة الرسمية الاولى التي يقوم بها عضو من أعضاء الحكومة اللبنانية الى جمهورية سنغفورة.

كثيرة هي النقاط المشتركة التي تجمع بين سنغفورة ولبنان. فعدد السكان في سنغفورة يبلغ ٣ ملايين نسمة يتحدرون من مختلف الاصول (صينيين وماليين وهنود، الخ.) والديانات (٣٢٪ من البوذيين، و٢٢٪ من الطاويين، و١٥٪ من المسلمين، و١٣٪ من المسيحيين، و٤٪ من الهندوسيين). لا تحتوي سنغفورة على أي موارد طبيعية كما ان الخدمات المالية فيها تشكّل نشاطاً اقتصادياً اساسياً.

أنشئت سنغفورة عام ١٩٦٥ في ظل ظروف صعبة لكنها باتت اليوم دولة غنية يبلغ اجمالي الناتج القومي فيها للفرد الواحد ٢٥ ألف دولار اميركي، وتتمتع بمعدل نمو سنوي يراوح الـ ٨٪ فيما البطالة شبه منعدمة والميزانية السنوية تشهد فائضاً والدين العام معدوم.

ان هذا النجاح هو أولاً نتيجة العمل والانضباط. فأسبوع العمل في الادارات مؤلف من ٤٢ ساعة. أما سن التقاعد الرسمي فهو ٦٠ سنة في الوقت الحالي غير ان السلطات تعمل على رفعه تدريجياً حتى ٦٧ سنة بسبب ان عدد سكان سنغفورة اصبح يشير الى استقرار متزايد مما يتطلب رفع سن التقاعد. وتعتمد في قياس فعالية عمل كل موظف المعايير نفسها المطبقة في الشركات الخاصة الاكثر نجاحاً. اما القوانين فتطبق بصرامة ودقة بالغة في ما يتعلق بنزاهة كل من العملاء الاقتصاديين والاداريين والسياسيين. أضف ان الضرائب المفروضة مرتفعة نسبياً اذ تمثل الاعباء الاجتماعية ٤٠٪ من الرواتب (٢٠٪ من مساهمات ارباب العمل و٢٠٪ من مساهمات الاجراء) في حين تؤمن الضرائب المباشرة نصف ايرادات الدولة. وقد اعد الوزير فؤاد السنيورة تقريراً مفصلاً عن اقتصاد هذا البلد، وما هي الدروس المستفاده من هذه التجربة الغنية لسنغفورة. ويمكن طلب نسخة عن هذا التقرير من مكتب الوزير السنيورة.

الدولي وبالتالي فإن الصندوق يتدخّل في عملية تنسيق البنى والتبادلات النقدية بين لبنان وشركائه الدوليين. لا يدفع الصندوق الاموال مباشرة الى لبنان لكنه يضطلع بدور مهم يتمثل في كونه مستشاراً وخبيراً فيقدم المساعدة التقنية لمصرف لبنان ولوزارة المالية.

يتولى الصندو ق مهمات معاينة وخبرة قصيرة الاجل في الميدان الضرائبي والجمركي ويتيح وضع احصاءات نقدية. كما انه يعمل في مهمات طويلة الاجل بصورة خاصة على ادارة المصروفات العامة: اعداد الميزانية وتنفيذها، ابواب الموازنة، وضع الخزينة، ونظام المحاسبة الخاص بالدولة. ■

تتمة ص. ٦

المكتبة المالية

الى جانب مركز التدريب، قرر الوزير اقامة مكتبة مالية وهي الاولى في لبنان لجهة كونها ستكون في متناول جميع المواطنين الراغبين الاطلاع على احدث الكتب والمنشورات والمعلومات المالية بما في ذلك نظام الانترنت. ستضم هذه المكتبة مجموعة من المعلومات المتعلقة بالنشاط المالي والضريبي والجمركي والمساحي، الخ. اما المعلومات فستتنوع مصادرها وتحدث بشكل متواصل. ولتسهيل الوصول الى هذه المعلومات وتحديثها، فإن المكتبة المالية ستعتمد اعتماداً كبيراً على النظم المعلوماتية.

كما ان المكتبة المالية هذه ستكون مفتوحة امام الجمهور فيستطيع المحامون والمستشارون الماليون ومستشارو الشؤون الضرائبية والمستثمرون من المواطنين والاجانب والطلاب والجامعيون ان يجدوا فيها المعلومات المالية التي قد يحتاجون اليها. وهذا يفرض ان تصبح الوزارة قادرة على أن تصدر الوثائق الخاصة بها.

التواصل

يجب أن يستكمل التدريب والتوثيق بتواصل حي داخل الوزارة. لذا فإن المعهد المالي يشكل مركز استقبال لموظفي الوزارة، حيث سيجدون فيه مكان لتناول القهوة وصالات للقراءة وأخرى للاجتماعات. وهذا هو ايضاً سبب وجود هذه النشرة التي قدّر لها أن تكون صلة وصل وأداة تواصل ومعلومات لجمل العاملين في وزارة المالية. ■

بالرغم من ان المعهد المالي افتتح رسمياً في ٢٤ أيلول ١٩٩٦، الاّ أنه افتتح دوراته قبل هذا التاريخ. في الواقع، انطلقت الدورة الاولى في ٢٩ تموز ١٩٩٦ وانتهت في ٩ أيلول ١٩٩٦. ومنذ ذلك التاريخ نظّمت ٣٣ حلقة دراسية في المعهد تناولت ١٥ موضوعاً مختلفاً. أما عدد المشاركين فيها حتى تاريخ ١٥ آذار ١٩٩٧، فزاد على ٧٤٧ مشاركاً. غير ان مشاريعنا في المعهد لن تتوقف عند هذا الحد. فسنتناول عما قريب مواضيع جديدة مهمة نعرضها على الجميع على أمل ان ترغبوا في المشاركة فيها. والى أن تعقد دوراتنا الجديدة، يمكنكم القاء نظرة على الجدول التالي لتقفوا على الدورات التدريبية التي سبق ونظمناها.

تدريب، اعلام، ترقية

جدول الدورات التدريبية حتى ٩٧/٧/١

المادة	المدرسون	التاريخ	*
المحاسبة المالية	د.ذبيان، د.حسان	من ٩ تموز الى ٩ ايلول ٩٦	٢٣
التدقيق	السيد بابيون	من ٩ تموز الى ٩ ايلول ٩٦	-
التصميم المحاسبي العام	السيد صالح، السيد صقر	من ٩ تموز الى ٩ ايلول ٩٦	
الجمارك – تطوير التقليات الدولية للبضائع	السيد بيرتان	١٦ – ١٧ ايلول ٩٦	٢٣
المبادىء الاساسية للمحاسبة	د. صيداني	من ٢٣ ايلول الى ٧ ت١ ٩٦	٨٠
توبوغرافي	السيد شابو	١٦ – ١٧ ت١ ٩٦	٢٣
تدريب المدربين	مدام مارتر	٢٨ – ٣١ ت١ ٩٦	٩
المحاسبة – تطبيق النظام العام الجديد	السيد موسى، السيد اسماعيل، السيد يموت	٢٨ – ٣٠ ت١ ٩٦	٤٤
الجمارك – القيمة	السيد شابتار	٤ – ٨ ت٢ ٩٦	٢٢
الجمارك – تنظيم العمل	السيد بيرتان	٤ – ٨ ت٢ ٩٦	١٨
الجمارك – النظام المنسق	السيد حنا	٤ – ٨ ت٢ ٩٦	٢٢
الجمارك – الرقابة	السيد باريس	٤ – ٨ ت٢ ٩٦	
المحاسبة – تطبيق النظام الجديد	السيد موسى، السيد اسماعيل، السيد يموت	٤ – ٢٧ ت٢ ٩٦	٨٧
المحاسبة – تطبيق النظام الجديد	السيد موسى، السيد اسماعيل	من ١٨ ت٢الى ٣٠ ك١ ٩٦	٨٤
النظام الجمركي الموحد	س. مكاري، س. سنو، س. سركيس، س. دويهي، س.نعمه، س. الحاج	من ١٨ ت٢الى ١٨ ك١ ٩٦	٢٥٠
الاقتصاد الكلي	د. الدح	٩ – ١٣ ك١ ٩٦	١٥

المادة	المدرسون	التاريخ	*
الاقتصاد الكلي	د. خشاني	٧ – ٩ ك٢ ٩٧	١٩
المحاسبة العامة	س. نجا، د. صيداني، الانسة السيد	٢٧ – ٣١ ك٢ ٩٧	٢٨
المحاسبة المالية	س. نجا، د. صيداني،الانسة السيد، س. صقر، س. صالح	٣ – ١٤ شباط ٩٧	
التصميم المحاسبي العام	س. نجا، س. صقر، س. صالح	٢٤ – ٢٨ شباط ٩٧	
الضريبة على الدخل	س. صالح، س. صقر، س. نجا	١٠ – ١٤ آذار ٩٧	
التدقيق الضرائبي	السيد ي. صيداني	٧ – ١٧ نيسان ٩٧	
نظام المحاسبة الالي	الانسة هبة قاروط	٢٤ – ٢٨ آذار ٩٧	
النظام الممكن لادارة الدين DMFAS 5.0		٢٤ – ٢٦ شباط ٩٧	٩
الجمارك – النظام المنسق	السيد جوهنس	١٧ – ٢١ آذار ٩٧	٢٠
جمارك – التدقيق المؤجل والوثائق التقنية	السيد شبتار	٢٥ – ٢٧ آذار ٩٧	١٥
اقتصاد ونظام مالي	السيد خشاني	٣ نيسان ٩٧	١٦
تدريب مدربين المبادىء الاساسية للاقتصاد	السيد خشاني	٤ – ٥ نيسان ٩٧	٢٨
محاضرة حول الضريبة على القيمة المضافة	السيد جورنيه، السيد كالر	٥ ايار ٩٧	٢٣
الاقتصاد الكلي	س. شعبيان، س. جميل، س. حبيب	٣ – ٢٦ حزيران ٩٧	½٠
المبادىء الاساسية للمعلوماتية		٢٣ – ٢٧ حزيران ٩٧	٥٩
المجموع ٤٤ محاضرة، ٢٣ موضوعاً مختلفاً	٢١ مدرباً مختلفاً	المجموع: ٩٧٤ مشتركاً	

*عدد المشتركين

حياة الوزارة

مصلحة الواردات

- رزقت السيدة لينا القزي، مراقب في دائرة ضريبة الدخل، بمولودة جديدة أسمتها مريانا.
- رزقت السيدة هناء عطوي، مراقب في دائرة رسم الانتقال، بمولودة جديدة أسمتها يارا.
- رزقت السيدة رانيا ايدمو، مراقب في دائرة ضريبة الدخل، بمولودة جديدة أسمتها ماريا.
- فاز السيد محمد شرف الدين، مراقب في دائرة الاملاك المبنية، بامتحانات رؤساء الدوائر.
- ودّع المراقب الرئيسي السيد وائل خداج العزوبية.
- فاز الموظفون سمير مرشاد، سامر حمدان ونهى الخوري في امتحانات مجلس الخدمة المدنية بوظيفة محرر وتمّ تعينهم في دائرة ضريبة الدخل.
- توفي السيد يوسف مخول، مراقب في دائرة الاملاك المبنية نتيجة أزمة قلبية.

مصلحة المحاسبة العامة

- عينت الآنسة نورما نابلسي الناجحة في المباراة المحصورة لوظيفة محرر في مختلف الادارات العامة، بوظيفة محررة في مديرية المالية العامة.
- نقل الموظف عثمان حاسبيني الناجح في المباراة المؤهلة لوظيفة كاتب من وظيفته الحالية وعين بوظيفة كاتب متمرن في المديرية العام للمالية.

دائرة الرقابة المالية

- تمت خطوبة الآنسة هدى عطوي على السيد أحمد عطوي بتاريخ ١٩٩٧/١/١.

دائرة المحاسبة المالية

- نقلت الآنسة فاطمة خليفة من وظيفة محاسبة في دائرة المحاسبة المالية الى وظيفة مراقب ضرائب رتبة أولى في دائرة ضريبة الدخل - مديرية الواردات.
- نقل السيد محمد فادي أبي حيدر من وظيفة محاسب في دائرة المحاسبة المالية الى وظيفة مراقب ضرائب رتبة أولى في مالية جبل لبنان.
- عينت السيدة أليس بطرس الناجحة في المباراة المحصورة لوظيفة محرر في مختلف الادارات العامة لوظيفة محرر في مديرية المالية العامة.
- تمت خطوبة الآنسة نورما الغور من السيد شادي عيسى بتاريخ ١٩٩٧/١/١.
- تمت خطوبة الآنيسة لينا شهاب الدين من السيد ابراهيم شرارة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١.

مصلحة الموازنة

- تابعت الآنسة جومانا التقي دورة في ادارة المصروفات العامة في أبو ظبي.
- تابع الاستاذ أنيس اسكندر دورة في التقييم الاقتصادي من خلال مؤشرات الاداء في الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في البحرين.
- نجحت السيدتان وداد العلي ودعد بلبل في مباراة رؤساء دوائر.

مصلحة الصرفيات

- تمت خطوبة الآنسة رسمية كنعان من السيد أحمد صياح.
- تمت خطوبة الآنسة رضى القيسي من السيد وليد شرف الدين.
- تمت خطوبة الآنسة غادة صيداني.

أعزاءنا القراء

بين أيديكم العدد الاول من «حديث المالية». لربما استغربتم الامر بعض الشيء اذ أنها المرة الاولى التي تصدر فيها وزارة المالية نشرة داخلية. ما نتمناه ليس اثارة الاستغراب فقط ولكن اثارة اهتمامكم.

ان الهدف من هذه النشرة مزدوج، كما يشير الى ذلك عنوانها: أن تكون أداة تحديث من جهة وأداة حوار من جهة أخرى.

اما بالنسبة الى التحديث والاصلاحات فلا شك انكم تحققتم بنفسكم من خلال هذا العدد الاول وفي اطار عملكم اليومي بأنه تم اطلاق عدة ورشات اصلاح في الوزارة وأنها جميعها سائرة على طريق النجاح. وسنسعى بقدر الامكان ان نطلعكم باستمرار على تقدم هذه المشاريع.

اما في ما يتعلق بالحوار، فهو عنصر لا بد منه للتطور والتقدم. وبالتالي فنحن لا نسعى لأن نجعل من هذه النشرة لسان حال الوزارة بل فسحة تواصل بين العاملين فيها. هذه النشرة نشرتكم ولذا، نحن بانتظار انتقاداتكم واقتراحاتكم ورسائلكم.

وبما ان هذا العدد هو العدد الاول للنشرة، نأمل في أن تستقبلوه بكل رحابة صدر لأن العدد الاول غالباً ما يكون بعيداً كل البعد عن الكمال. ونعدكم انه بفضل تعاونكم معنا، سيكون العدد القادم افضل من دون شك.

اسرة التحرير

- تمت خطوبة الآنسة رندى العلي من السيد حسن بلوز موظف في الامن العام.

- رزقت السيدة نوال حمود وزوجها السيد أحمد حصري الموظف في المعهد المالي ولداً وأسمياه يوسف.

تتيح لكم الوزارة الفرصة لمتابعة دروس في اللغة الفرنسية واللغة الانكليزية وذلك ابتداءاً من شهر تشرين الاول ١٩٩٧. من المفترض ان تقسم هذه الدورات التي تدور على اربعين ساعة الى حصص مدتها ساعة ونصف يعطيها اساتذة فرنسيين او انكليز. تتم هذه الدورات في المعهد المالي وخارج اوقات الدوام. لمن يرغب الالتحاق بها الاتصال على الرقم التالي: ٤٢٦٨٦٠

مصلحة الخزينة والدين العام
دائرة المحاسبة والصناديق

- يتابع الموظفون حسين روماني ايلي عروق ومنال عطوي دورة في المعهد المالي.

- تابعت الآنسة منى ساموري دورة على أساليب التحليل المالي والبرمجة المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي في واشنطن ما بين ٩٧/٢/١٨ و٩٧/٤/١٠.

- نجحت الموظفة الملحقة بجهاز الدين العام في مديرية الخزينة السيدة أمل شبارو بوظيفة رئيس دائرة في المباراة المحصورة التي اجراها مجلس الخدمة المدنية في تاريخ ٩٦/٢/١٤. كما فازت الموظفة التابعة لدائرة المحاسبة والصناديق الآنسة ندى عطوي بالمباراة نفسها.

- رزق السيد محمد لمع الملحق المعلم بدائرة المحاسبة والصناديق مولودة أنثى أسماها ريم.

- رزق السيد محمد غشان الكاتب بدائرة المحاسبة والصناديق مولودة أنثى.

- رزقت السيدة ماري صادر الموظفة بدائرة المحاسبة والصناديق مولودا ذكراً.

نشرة صادرة عن المعهد المالي.
التحرير والصور : المعهد المالي
تصميم: ب. منيمنه / فاين تاتش ش.م.م
الطباعة تقدمة: الشركة العامة اللبنانية الاوروبية المصرفية ش.م.ل.

Edité par l'Institut des Finances

حديث المالية HADITH EL MALIA

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

Bulletin interne du Ministère des Finances. Nº1 - Trimestriel - Juin 1997

Editorial

Cette publication, nous l'avons voulu être d'une part "un miroir" qui reflète les activités du Ministère dans ses différentes unités et d'autre part "une fenêtre" de connaissances. A travers cette fenêtre, les fonctionnaires seront informés des activités du Ministère et des efforts fournis pour moderniser l'administration financière de l'Etat et accroître la productivité.

Cette publication est un bulletin interne propre au Ministère des Finances. Elle lie les fonctionnaires qui forment la grande famille du Ministère et les informe sur toutes les nouveautés en matière de formation et de projets d'évolution afin de faire du Ministère des Finances un modèle d'administration financière moderne.

Ce bulletin prendra soin de publier et de diffuser les recherches et les études faites sur les problèmes financiers et économiques, et il mettra en pleine lumière les activités des institutions financières internationales et le rôle qu'elles jouent au Liban. Ce bulletin contribuera à assurer une culture financière "scientifique" à tous les fonctionnaires du Ministère et à leur fournir une somme de connaissances qui les aidera à élargir leur horizon.

Il sera aussi une tribune ouverte à tous ceux qui désireraient y participer. Au delà de son objectif scientifique et culturel, il est voué à faciliter les liens qui unissent tous les membres de la famille du Ministère et à tisser un réseau de relations humaines fort et chaleureux. Nous sommes fortement attachés à ce que règne une atmosphère de concorde et de confiance à l'intérieur du Ministère, car celle-ci se repercutera sur la qualité du service accordé à nos concitoyens et à la protection de leurs droits.

Et vous savez, chers amis, vous qui constituez la grande famille du Ministère, combien le pays a besoin de l'effort de chacun de vous. Vous savez aussi combien sont grandes les exigences en terme d'essor économique et financier réclamées du Ministère des Finances, d'autant plus que c'est lui qui finance les autres

S.E. Fouad Siniora

Ministères et leur permet de fonctionner. Cela veut dire que le Ministère en général et chacun de ses agents en particulier doivent assumer de grandes responsabilités.

Oeuvrons donc pour être à la hauteur des aspirations de notre pays. Soyons dignes de la confiance que nos concitoyens mettent en nous. Que notre travail soit efficace étant donné l'affection et le dévouement que nous vouons au Liban. ■

S.E. Fouad SINIORA
Ministre d'Etat aux Affaires Financières.

Sommaire

Le mot du président du Conseil Supérieur des Douanes, p .2

FORMATION, INFORMATION, PROMOTION

- L'Institut des Finances, projet de coopération. p. 5
- La mise en place de l'Institut des Finances. p. 6
- Un centre de formation Informatique ultra-moderne p. 6

COMPETENCES

- Une équipe spéciale au Département du Revenu. p. 3

CONNAITRE

- Le Fonds Monétaire International. p. 8
- Singapour: Un exemple pour le Liban? p. 8

PERSPECTIVES

- Le Projet FINANCE 21. p. 7
- La politique économique de l'Etat. p. 7

DOSSIER

- Le Rapport Budgetaire 1997. p. 3

ENTRE NOUS

- La vie du Ministère. p. 11
- Le mot de la Rédaction. p. 11

Mot du Président du Conseil Supérieur des Douanes

Les Douanes libanaises peuvent s'enorgueillir d'être l'organisation administative qui assure 45% des recettes fiscales du Budget de l'Etat. Elles peuvent également être fières de l'esprit de corps qui réunit les agents des Douanes. Il y a une famille de douaniers, et ceux qui en font partie peuvent à juste titre être heureux de leur uniforme.

Les Douanes libanaises manifestent également dans l'époque récente leur sens des responsabilités et du service public en entreprenant une série de réformes majeures. Parmi celles-ci, l'informatisation et la simplification des procédures de dédouanement, doivent réduire la durée du transit en douanes, diminuer les coûts et augmenter la compétitivité des ports du Liban par rapports aux autres ports de la région.

L'harmonisation des règles douanières libanaises avec les règles internationales recommendées par l'Organisation Mondiale des Douanes doit également faciliter les procédures de déclaration par les dédouaneurs et de contrôles par les agents des douanes et contribuer *in fine* à augmenter les recettes douanières de l'Etat tout en réduisant les coûts actuels des dédouanements qui se retrouvent dans les prix à la consommation supportés par le public libanais.

Mais les sujets de satisfaction ne doivent pas masquer les très grandes difficultés à affronter et les très grands efforts à accomplir.

Nos mentalités doivent être changées de façon à intégrer dans tous nos actes professionnels la notion de Service du Public. Nos méthodes de travail doivent être changées de façon à intégrer la notion d'éfficacité. Nos procédures doivent être changées de façon à intégrer la notion de transparence. Et je n'ai pas peur, en tant que Président du Conseil Supérieur des Douanes, de dire également que notre système de rémunération doit changer de façon à être plus juste et plus efficace.

C'est une tâche difficile que nous devons accomplir. Je souhaite que chaque agent des Douanes comprenne que son avenir dans notre administration sera lié à son effort de participation à la reconstruction. De son côté l'administration des Douanes met en place une série d'outils: un plan de réformes, des programmes de formation, un centre de documentation, un investissement informatique et une politique de communication interne. En liaison avec l'ensemble des réformes entreprises par le Ministère des Finances, l'effort de tous doit permettre au Liban d'avoir une administration financière et douanière à la hauteur de ses défis et de ses obligations.

Monsieur Issam Hobbalah

Monsieur Issam Hobbalah
Président du Conseil Supérieur des Douanes

COMPETENCES

Une équipe spéciale au Département du Revenu

Dans le cadre du projet de réhabilitation, de réorganisation et d'informatisation des procédures de gestion fiscale au sein du Département du Revenu et suite à la mise en application du programme de formation intensive des Inspecteurs du Revenu, une équipe spéciale relevant du Département du Revenu a été formée dans le but de renforcer et d'activer le service de contrôle fiscal, par le biais de l'amélioration des performances et la modernisation des méthodes et procédures de travail.

L'équipe est constituée de vérificateurs fiscaux ayant complété un stage de formation spécial à l'Institut des Finances. Ses travaux seront supervisés par quatre inspecteurs en chef formés à cette fin MM. Amine Saleh, Moussa El-Rassi, Sarkis Sakr et Ali Sleiman, avec la coordination d'un expert canadien.

Les membres de l'équipe spéciale,renforcée par de nouveaux élèments recrutés parmi les personnes ayant suivi un stage de formation intensif, exécuteront des opérations de contrôle, de vérification et d'application des nouvelles méthodes de travail. De même, ils organiseront des séminaires afin de cerner les difficultés et problèmes soulevés par l'opération de contrôle et discuter des moyens d'y remédier. En outre, des modèles d'études seront préparés afin de dégager les normes et méthodes de travail efficaces et les mettre en application dans toutes les unités après les avoir soumises aux autorités compétentes qui les discuteront et les adopteront.

Le Rapport Budgétaire de 1997 et les défis du Ministère des Finances.

Le Budget de 1997 a été discuté en janvier dernier pendant plusieurs jours, au sein du Parlement. A l'issue de cette discussion qui fut entrecoupée par de fortes prises de position, les députés ont approuvé le budget à une large majorité.

Cette année, et pour la première fois, un Rapport était annexé au Budget, ayant pour but d'analyser la situation économique et son évolution, ainsi que de souligner son impact sur ledit budget, sachant que celui-ci ne peut être établi en dehors d'un contexte général d'une part, et de priorités gouvernementales d'autre part. C'est sur cette base que le cabinet du Ministre a établi le Rapport annexé au budget annuel.

Ce Rapport expose la méthodologie appliquée par le Ministère des Finances, ainsi que son interprétation de l'environnement économique libanais en général, tout en indiquant les réformes principales qui seront introduites au sein des divers départements du Ministère des Finances. Il nous paraît donc utile de résumer ce Rapport à travers Hadith Al Malia, pour le bénéfice des fonctionnaires et responsables du Ministère, bien qu'il ait été présenté dans ses moindres détails par les journaux et divers médias lors de sa soumission au Parlement. Rappelons que toute personne désireuse de lire le Rapport peut en demander une copie au cabinet du Ministre.

Ce Rapport est réparti en sept chapitres. Le premier chapitre concerne l'intégration à l'économie mondiale et porte sur les défis auxquels a été confronté le Liban à la fin de la guerre. En effet, entre 1992 et 1996, l'Etat a dû prendre en charge le développement humain, la relance économique, la reprise de la production, la réhabilitation de l'infrastructure des services, la réhabilitation et la réforme administrative ainsi que la stabilité macro-économique. Le deuxième chapitre, intitulé "Derniers développements économiques", expose, par le biais de certains indicateurs, les performances financières et économiques entre 1992 et 1996. Le troisième chapitre explique le cadre économique de la loi du Budget de 1997. Le quatrième chapitre, quant à lui, aborde la nouvelle répartition des postes du Budget proposée par le Ministère des Finances dans le but d'aider à "effectuer une analyse économique détaillée de la politique générale et de ses aspects administratifs, ainsi que de son mode d'application. De même permet - il au Ministère des Finances d'une part, de contrôler les comptes du Trésor afin qu'ils soient conformes au nouveau Plan Comptable de l'Etat et aux critères internationaux et d'autre part, d'améliorer l'analyse des chiffres du budget. Le cinquième chapitre analyse la structure du budget avec moult détails, en ayant recours à une vingtaine de tableaux et diagrammes. Enfin, les sixième et septième chapitres, eux, traitent de l'économie du Liban en comparaison avec les économies d'autres pays, en passant par la Conférence des Amis du Liban. Nous traiterons en détail dans un prochain numéro de Hadith El Malia du rôle joué par le Ministère des Finances dans la réussite de cette conférence, ainsi que de ses résultats économiques escomptés.

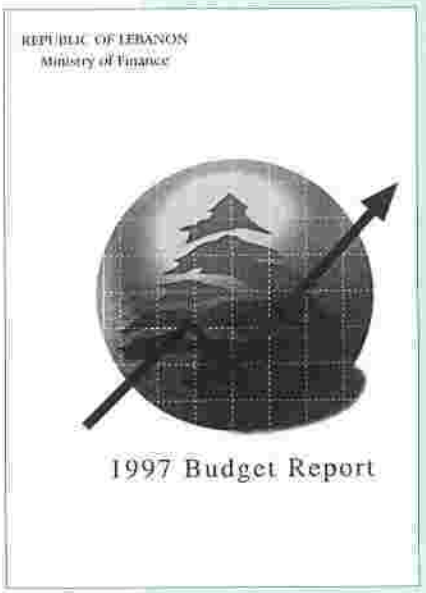

Couverture du Rapport Budgétaire.

Nous devons souligner le rôle essentiel du Ministère des Finances dans le renforcement de la stabilité financière et économique du Liban, rôle que met en évidence le Rapport du Budget, surtout dans son chapitre trois portant sur le cadre économique de la loi du Budget de 1997. Le gouvernement essaye de réduire le déficit budgétaire en assurant un meilleur contrôle des dépenses et en augmentant les recettes. Le contrôle des dépenses repose sur les principes suivants :

1- Fixation de l'enveloppe globale des salaires, traitements et prestations au niveau du budget de 1996.

2- Réduction des dépenses récurrentes en-dessous du niveau fixé dans le budget de 1996.

3- Réduction des dépenses d'in-

vestissements en-dessous du niveau fixé dans le budget de 1996.

Afin d'augmenter les recettes, le Ministère des Finances a concentré ses efforts sur trois secteurs : l'impôt sur le revenu, le Registre Foncier et le Cadastre et les Douanes. En ce qui concerne l'impôt sur le revenu, le Rapport du budget indique que la Direction du Revenu emploie quelque 300 contrôleurs, ce qui équivaut à un contrôleur pour 13000 habitants, alors que dans les pays européens le ratio est d'un contrôleur pour 800 habitants au maximum. Ceci montre que des mesures devaient être prises afin de renforcer l'administration fiscale, tant au niveau de la compétence qu'au niveau du nombre des fonctionnaires. En outre, le programme de la réforme fiscale stipule l'informatisation de toutes les procédures de recettes fiscales et la formation de tous les fonctionnaires de la Direction du Revenu, tout en insistant sur la nomination de contrôleurs hautement qualifiés pour vérifier les comptes. D'autre part, la base de données de la Direction du Revenu sera reliée à celle du Registre Foncier et de la Direction Générale des Douanes . Ce projet est mis en exécution avec l'aide du gouvernement canadien.

Le Registre Foncier et le Cadastre, quant à eux, subiront une modernisation visant à en accroître les revenus. Cette modernisation se fera grâce à une réévaluation du montant des ventes des terrains, sur base de l'emplacement, du voisinage et de la région, ainsi que par le biais d'une reconsidération des taux d'imposition sur les rentrées des loyers et enfin l'informatisation des opérations dudit département. Cette modernisation qui s'effectuera avec l'aide de la Banque Mondiale, se déroulera, vu son importance, sur plusieurs phases, sachant qu'elle a été entamée cette année-même et qu'elle s'achèvera en l'an 2001 ou 2002. Les libanais bénéficieront directement de l'informatisation et de la modernisation de ce département, étant donné que les taxes baisseront et qu'un service meilleur et plus rapide leur sera assuré.

Enfin, les recettes douanières constituent la source première des recettes du Trésor, d'où le programme de réhabilitation de ce département, lancé avec l'aide de "la Conférence des Nations-Unies pour le Commerce et le Développement" (CNUCED), par le biais de la modernisation des procédures, la simplification de la méthode de travail et la formation des fonctionnaires. Parmi les mesures qui permettront d'augmenter les recettes douanières, citons la réforme de la tarification douanière qui est entrée en vigueur le 7 juillet 1995, de même que la mise au point de la nouvelle Déclaration Administrative Unique, en vigueur depuis janvier 97, conforme à la Déclaration Universelle unifiée avec l'aide des Douanes françaises, et enfin l'utilisation du système informatisé et intégral ESCUDA pour le traitement des données de l'import-export.

Ainsi se définit, telle que présentée dans le Rapport budgétaire, la stratégie générale des réformes essentielles que le Ministère des Finances veut appliquer et dont certaines ont été entamées. ■

Quelques indicateurs économiques cités au chapitre 2:

- Taux annuel du mouvement du PIB entre 1992 et 1995: 6.5%.
- Le revenu par habitant est passé d'environ 1000$ US en 1990 à près de 2600$ US en 1995.
- Une croissance de 4% en 1996, qui devrait atteindre, selon les prévisions 7% en 1997.
- La dette publique est passée d'environ 46% du PIB en 1992 à 78% du PIB en 1996.
- Balance des paiements excédentaire au cours des cinq dernières années, atteignant en 1996, 685 millions de $ US.
- Une inflation monétaire relativement faible au cours des trois dernières années.
- Une amélioration continue, quoique faible, du taux de change de la livre libanaise.
- Hausse de la réserve en devises étrangères à la Banque du Liban, passant de 1448 millions de $ en 1992 à 5885 millions de $ en 1996.
- Croissance monétaire de 26% en 1996.

L'Institut des Finances
Projet de coopération

La mise en place de l'Institut des Finances bénéficie du soutien de la France et de plusieurs partenaires du Liban.

En premier lieu, le protocole financier franco-libanais signé en avril 1996 lors de la visite du Président de la République française, Monsieur Jacques Chirac, a permis de dégager les moyens permettant la signature en juin 1996 d'un accord entre le Ministère des Finances de la République libanaise et le Ministère de l'Economie et des Finances français ouvrant la voie à l'établissement de deux programmes de coopération technique, l'un dans le domaine de la formation et de la documentation financière, l'autre dans le cadre de la modernisation du plan comptable libanais. Le Ministère français était représenté par son organisme chargé de la gestion financière de la coopération internationale: l'ADETEF (Association pour le Développement des Echanges en Technologie Economique et Financière).

Suite à cet accord, une convention d'application a été signée entre S.E. le Ministre d'Etat Monsieur Fouad Siniora et Madame Jacqueline Escard, chef de service de la Direction du Personnel et de l'Administration (DPA) en charge notamment, de la gestion des ressources humaines, de la formation et de la réforme de l'Etat au Ministère de l'Economie et des Finances français. La DPA réalise l'ingénierie de l'ensemble du projet tant concernant l'aménagement de l'Institut que la mise en place de systèmes de gestion et de méthodes pédagogiques. Elle fournit de plus un certain nombre de prestations dans le domaine de la formation et de la constitution du fonds documentaire. La DPA s'appuie sur l'expérience acquise par son propre centre de formation, le Centre de Formation Professionnelle et de Perfectionnement (CFPP) ainsi que par son centre de documentation, le Centre de Ressources Documentaires (CRD).

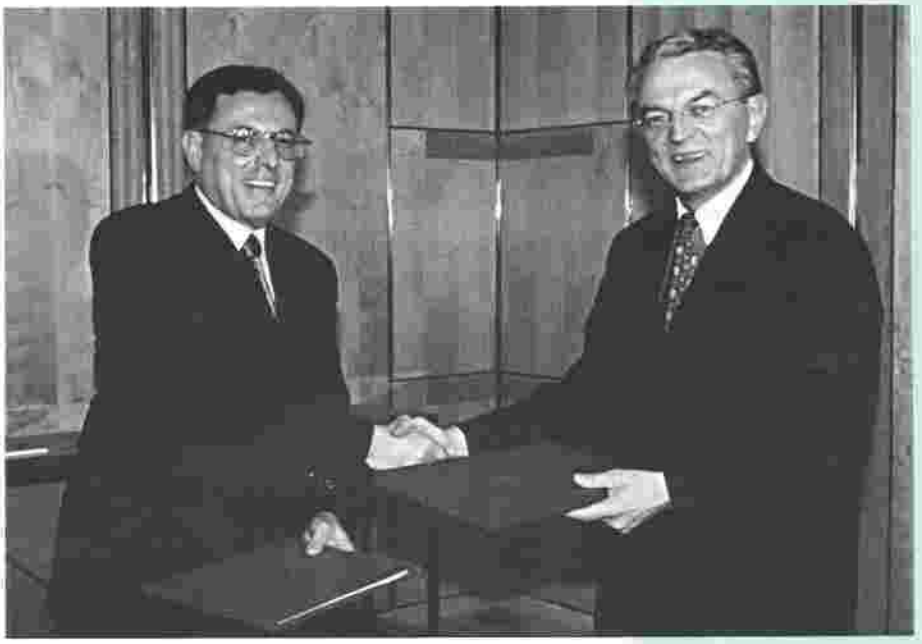

S.E. Fouad Siniora Ministre d'Etat aux Affaires Financières et Monsieur Jean Arthuis Ministre de l'Economie et des Finances.

Les travaux d'aménagement de l'Institut des Finances ont commencé dès le début du mois de juillet 1996. En plus du Gouvernement français, le Canada et le PNUD contribuèrent au rassemblement des moyens nécessaires au démarrage du projet. Une première action de formation animée par des experts canadiens eu lieu dès le mois d'août pour le bénéfice du département du Revenu. En septembre, une action de formation pour les douanes libanaises était organisée avec le support des douanes françaises. Ces formations ont contribuée à la mise en place de la Déclaration Adminisrative Unique par les douanes en janvier 1997.

Les travaux d'aménagement du Centre de Documentation Financière ont commencé en février 1997 avec le support du CRD (France) tant pour la conception que pour la mise en place d'un premier fonds documentaire. Des accords sont actuellement proches d'être finalisés avec des organisations internationales (Fonds Monétaire International, Fonds Monétaire Arabe, Banque Mondiale, etc), d'autres partenaires bilatéraux (Singapour, Pays-Bas,...) et de nombreux partenaires privés (KPMG, Ernst & Young, Coopers & Lybrand,...) pour assurer un apport permanent de documentation à la bibliothèque financière de l'Institut des Finances, dont l'inauguration est prévue pour l'automne prochain.

La mise en place de l'Institut des Finances

L'activité professionnelle est celle qui nous occupe le plus. Il est donc préférable que cette activité se déroule dans les conditions les plus intéressantes et les plus épanouissantes.

L'ambition du Ministre d'Etat aux Affaires Financières, S.E. Monsieur Fouad Siniora, est de fournir aux fonctionaires du ministère dont il a la charge les moyens de rendre leur travail intéressant et épanouissant.

Le Centre de Formation

Le Ministre a donc décidé de créer un centre de formation, L'Institut des Finances, qui fournira à chaque collaborateur du ministère les outils techniques et culturels qui lui permettront d'améliorer l'efficacité de son travail.

Chaque fonctionnaire a vocation à bénéficier d'une part d'une formation générale dans les domaines intéressant l'ensemble du ministère et d'autre part des formations techniques spécialisées en fonction des besoins de chaque département.

La formation générale comprendra une initiation à la macro-économie et aux finances publiques, à l'informatique et à la comptabilité. L'ensemble de ces initiations représentera un total de 15 à 20 journées par agent. Dans la pratique, ces formations se dérouleront sur une période de plusieurs mois, de façon à ne pas affecter le fonctionnement des services.

Les formations spécialisées sont de deux types : celles qui concernent certaines fonctions - comme par exemple les comptables ou les secrétaires - et celles qui concernent certains services - comme par exemple les contrôleurs financiers ou les brigades spécialisées des douanes.

Mettre en place un tel programme de formation représente pour le ministère un effort important qui doit donc être soigneusement géré. Un système de gestion des actions de formation est mis en place par le centre de formation, permettant ainsi de gérer les dossiers individuels de chaque fonctionnaire. Si certaines formations ne donnent pas lieu à un contrôle des connaissances acquises, d'autres au contaire sont sanctionnées par un test permettant de vérifier que des compétences nouvelles ont été développées. Les souhaits de chaque individu en matière de formation sont également pris en compte parallèlement aux besoins exprimés par le service. Toutes ces données sont analysées de façon à mettre en place progressivement une gestion des carrières parallèlement à un programme de formation permanente. Au niveau individuel, le Ministère des Finances de demain aura comme règle interne de lier formation et promotion.

suite p.9

Un centre de formation informatique ultra-moderne

L'Institut des Finances dispose d'un centre de formation informatique ultra-moderne à la disposition des fonctionnaires du ministère . Deux salles de cours de 6 et 8 postes d'élèves, chaque classe ayant de plus un poste d'enseignant, permettent d'organiser des formations de base et des formations spécialisées. La formation de base consiste à connaître l'environnement d'un ordinateur, à savoir y rechercher des informations et à commencer à se familiariser avec les méthodes de traitement de texte (WORD) et de tableurs (EXCEL). A la fin d'une formation initiale d'environ 20 heures, le fonctionnaire des Finances ne sera pas devenu informaticien mais il saura, s'il le souhaite, taper lui-même un texte ou introduire des données dans un tableau. Les cycles de formations commencent le 23 juin. En plus des salles de cours, un "laboratoire" de six postes multimedia permettra à chacun d'approfondir ses connaissances en étant assisté par des programmes informatiques à usage individuel. Dans le laboratoire, chacun peut venir dans l'après-midi jusqu'à 18 h. pour s'exercer aux plaisirs de l'informatique. Des spécialistes à l'Institut sont à la disposition de tous.

Le projet
FINANCE 21

Notre Ministère doit bien entendu s'organiser pour participer le plus utilement possible à la reconstruction du pays. Il doit en plus s'adapter pour affronter les défis nouveaux qui apparaissent dans le monde du 21ème siècle.

Le monde change en profondeur et très rapidement. Les luttes entre les grands blocs sont remplacées par un système de relations internationales en trois dimensions : développement des accords régionaux, révolution technologique, concurence economique entre les Etats Les relations financières internationales deviennent plus complexes et d'avantage dominées par les opérateurs privés que par les autorités publiques ou internationales. La relation entre le citoyen et les administrations publiques change en faveur du citoyen, qui exige un meilleur accueil et un coût fiscal justifié.

Notre ministère doit être à l'avant-garde de ces changements pour préparer le 21e siècle. C'est la raison du projet **FINANCE 21**, consistant à changer nos mentalités, nos méthodes de travail et notre organisation pour faire du Ministère des Finances de la République libanaise un exemple d'adaptation et de préparation réussie au 21ème siècle.

LA POLITIQUE ECONOMIQUE DU GOUVERNEMENT

Le Ministère des Finances applique bien entendu la politique économique et financière du Gouvernement. La façon dont les revenus de l'Etat sont collectés et la façon dont ils sont dépensés reflètent cette politique.

La reconstruction impose une attitude ambitieuse et nécessite de s'attaquer à de multiples objectifs en même temps. La politique économique actuelle du Gouvernement consiste à poursuivre quatre objectifs prioritaires:

1 - Favoriser l'activité économique dans tous les secteurs de façon à créer des emplois et augmenter la richesse nationale.

2 - Mobiliser les ressources financières nécessaires à la reconstruction.

3 - Assurer une stabilité de la monnaie nationale de façon à protéger l'épargne et les revenus modestes.

4 - Moderniser l'administration de façon à ce qu'elle devienne un agent participant activement et positivement à la reconstruction.

Chaque objectif a son importance. Dans une situation normale, un seul de ses objectifs serait suffisant pour mobiliser les énergies pendant plusieurs années. Lors de la discussion du projet de Budget 1997 au Parlement, le Ministre d'Etat aux Affaires Financières a présenté un rapport dans lequel il expose les différentes actions entreprises par le Ministère des Finances pour atteindre ces quatre objectifs.

Le FMI :

UN ROLE D'HARMONISATION DANS L'ECONOMIE MONDIALE.

Il est souvent fait référence au Fonds Monétaire International lorsque l'on parle de reconstruction de l'économie libanaise et de son harmonisation avec l'économie mondiale, mais il n'est pas toujours évident de connaître son rôle exact et de savoir dans quels domaines il intervient.

Le FMI est une institution fondée en juillet 1944 à Bretton Woods, village perdu du New Hampshire aux Etats-Unis, par une délégation de 44 pays. Aujourd'hui, le FMI compte 178 membres dont fait partie le Liban (les 178 membres représentant la plupart des pays du globe).

Le souhait de ces 44 fondateurs était essentiellement de permettre la régulation des échanges monétaires internationaux en assurant la convertibilité des devises. Dans cette optique, le FMI aide tous les pays membres ayant des difficultés de balance des paiements en leur fournissant des crédits à court et moyen terme sur des fonds tirés de souscriptions versées par les pays membres. Les quote-parts sont revisées tous les 5 ans en fonction de la situation économique du pays souscripteur.

Le Fonds intervient également en fournissant une assistance technique au sein des administrations et des banques centrales. Le FMI emploie aujourd'hui 2200 personnes (essentiellement des économistes et des experts financiers) et dispose de 203 milliards de $ de quote-parts entièrement versées.

Le Liban est membre du Fonds Monétaire International. C'est donc à ce titre que le FMI intervient dans

SINGAPOUR: UN EXEMPLE POUR LE LIBAN?

Singapour, une croissance annuelle d'environ 8%

Le Ministre d'Etat aux Affaires Financières, S.E. M. Fouad Siniora, était du 17 au 21 mars 1997 l'invité du Gouvernement de Singapour. Cette visite était la première visite officielle d'un membre du Gouvernement libanais dans la République de Singapour.

Il existe de nombreux points communs entre Singapour et le Liban. La population de Singapour est de 3 millions d'habitants, composée de diverses origines ethniques (chinois, malais, indiens, etc.) et religieuses (Bouddhistes 32%, Taoïstes 22%, Musulmans 15%, Chrétiens 13%, Hindouistes 4%). Il n'y a pas de ressources naturelles. Les services financiers représentent une activité économique essentielle.

Créé en 1965 dans des conditions difficiles, Singapour est aujourd'hui un pays riche avec un Produit National Brut per capita de 25000 US$, une croissance annuelle d'environ 8 %, un chômage quasi inéxistant, un budget annuel en excédent et une dette publique nulle!

Cette réussite est d'abord le résultat du travail et de la discipline. La semaine de travail dans l'administration est de 42 heures. La retraite est aujourd'hui à 60 ans mais elle est en train d'être remontée progressivement à 67 ans. L'efficacité du travail de chaque fonctionnaire est jugée comme dans les entreprises privées les plus perfomantes. Les lois sont appliquées avec la plus grande rigueur en ce qui concerne l'honnêteté de chacun des agents économiques, administratifs et politiques. De plus, la fiscalité est relativement lourde: les charges sociales représentent 40 % des salaires (20 % de charges patronales, 20 % de charges salariales), et les impôts directs représentent la moitié des recettes de l'Etat.

Le Ministre F. Siniora a préparé un rapport détaillé sur l'économie de ce pays et sur les leçons à tirer de l'expérience singapourienne. Vous pouvez vous procurer une copie de ce rapport au cabinet du Ministre.

l'harmonisation des structures et échanges monétaires du Liban avec ses partenaires internationaux.

Le FMI ne verse pas directement d'argent au Liban mais il joue un role important de conseiller et d'expert en apportant une assistanee technique auprès de la Banque du Liban et du Ministère des Finances.

Il organise des missions d'expertise de courte durée dans le domaine fiscal, douanier et permet la mise en place de statistiques monétaires.

Il est présent aussi à plus long terme par l'intermédiaire d'experts travaillant notamment sur la gestion des dépenses publiques: préparation et exécution du budget, nomenclature budgétaire, situation de trésorerie, plan comptable de l'Etat. ■

suite de la p.6

La bibliothèque financière

Le Ministre a également décidé, parallèlement au centre de formation, de mettre en place une bibliothèque financière première en son genre au Liban, car elle permettra à toute personne le désirant, d'avoir accès aux plus récentes parutions en matière de finances et d'économie ainsi qu'à l'Internet. Cette bibliothèque financière rassemblera une somme d'informations liées à l'activité financière, fiscale, douanière, cadastrale, etc. Ces informations seront de toutes origines et seront mises à jour en permanence. Pour pouvoir rendre ces informations facilement accessibles et actualisées, la bibliothèque financière sera largement informatisée.

La bibliothèque financière sera également ouverte au public. Les avocats, conseillers financiers, conseillers fiscaux, investisseurs nationaux ou étrangers, étudiants et universitaires, etc... trouveront dans cette bibliothèque les informations financières dont ils pourraient avoir besoin. Cela suppose que, en plus de la documentation officielle ou étrangère, le ministère soit capable d'apporter sa propre contribution à la rédaction et à l'édition de documents écrits ou informatisés pour les domaines qui le concernent directement.

La communication

Il faut que la formation et la documentation soient complétées par une communication vivante à l'intérieur du Ministère. C'est pourquoi l'Institut des Finances est un lieu d'acceuil pour les fonctionnaires du ministère. Ils y trouveront une cafétéria, des espaces de lecture , des salles de réunion. C'est également la raison d'être de ce journal destiné à être l'outil de liaison et d'information de l'ensemble des personnes travaillant au Ministère des Finances. ■

Avant même son inauguration le 24 septembre 1996, l'Institut des Finances avait déjà mis en place des sessions de formation. En effet, le premier stage a débuté le 29 juillet 1996. Au 1 juillet 1997, 54 séminaires ont eu lieu à l'Institut, traitant 24 sujets différents avec 996 participants. Nos projets sont nombreux et nous commencerons dès le mois de juin des cycles de formation offerts à tous. Espérons que vous aimerez y participer. En attendant, vous pouvez jeter un coup d'oeil sur le tableau des stages précédents.

Récapitulatif des Formations au 1/7/97

Cycle de formation	Formateurs	Dates	*
Comptabilité Financière	Dr. Doubian, Dr. Hassan	Du 29 juillet au 9 septembre '96	23
Audit	M. Papillon	Du 29 juillet au 9 septembre '96	
Lebanese charts of accounts	M. Saleh, M. Naja, M. Sakr	Du 29 juillet au 9 septembre '96	
Douanes-Evolution des transports internationaux des marchadises	M.Bertin	16 - 17 septembre'96	23
Initiation à la comptabilité	Dr. Sidani	Du 23 septembre au 7 octobre'96	80
Topograghie	M. Chabot	16 - 17 octobre'96	23
Formation des Formateurs	Mme. Martre	28 - 31 octobre'96	9
Comptabilité, Application du nouveau système	M. TamimMoussa, M. Hachem Ismail, M.Nabil Yamout	28 - 30 octobre'96	44
Douanes - Valeurs	M. Chaptard	4 - 8 novembre'96	22
Douanes - Organisation du service	M. Bertin	4 - 8 novembre'96	20
Douanes - Système harmonisé	M. Hannah	4 - 8 novembre'96	18
Douanes - Contrôle a posteriori	M. Paris	4 - 8 novembre'96	22
Comptabilité de l'Etat	M. TamimMoussa, M. Hachem Ismail, M.Nabil Yamout	4 - 27 novembre'96	87
Comptabilité de l'Etat	M. Tamim Moussa, M. Hachem Ismail	Du 18 novembre au 30 decembre'96	84
DAU	M. Mekari, M. Sinno, M. Sarkis, M. Doucihy, M. Nehmeh, M. El- Hajj	Du 18 novembre au 18 decembre'96	250
Macro-économie	Dr. Abdullah Dahh	9 - 13 decembre'96	15
Macro-économie Jeu de l'île	Dr. Mohammad Khashani	7 - 9 janvier'97	19
Comptabilité générale	M. Naja, Dr. Sidani, Mlle. Assayed	27 - 31 janvier'97	28
Comptabilité Financière	M. Naja, Dr. Sidani, Mlle Assayed, M. Sakr	3 - 14 fevrier'97	
General Accounting System	M. Saleh, M. Naja, M. Sakr	24-28 fevrier'97	
Impôt sur revenu	M. A Saleh, M. G Naja, M. S Sakr	10 - 14 mars'97	
Audit fiscale	M. Y Sidani	7 - 17 avril'97	
Système comptable informatisé	Mme. H Karout	24- 28 mars'97	
Système informatisé de gestion de la dette DMFAS 5.0		24- 26 février'97	9
Système douanier harmanisé	M. Johannes	17- 21 mars'97	20
Douanes : Contrôle différé et documentation technique	M. Chaptard	25 - 27 mars'97	15
Economie et système monétaire	M. Khachani	3 avril'97	16
Formation de formateur: Initiation à l'économie	M. Khachani	4 - 5 avril'97	15
Conférence débat sur la TVA	M. Journet M. Keller	5 mai'97	23
Macro-économie: jeu de l'île	M. Chaiban, M. Gemayel, Mme. Habib	3 - 26 juin'97	70
Initiation à l'informatique		23 - 27 juinl'97	59
Total de 54 séminaires pour 24 sujets différents	33 formateurs différents	Total: 996 participants	

* *Nombre de participants*

Vie du Ministère

Direction du Revenu

-Bienvenue à la petite Marianna, fille de Mme Lina Azzi, contrôleur au Service de l'Impôt sur le Revenu.

-Bienvenue à la petite Yara, fille de Mme Hanaa Atoui, contrôleur au Service des Droits de Transmission.

-Bienvenue à la petite Maria, fille de Mme Rania Edmo, contrôleur au Service de l'Impôt sur le Revenu.

-Félicitations à Monsieur Waël Khadaj, Inspecteur en chef, qui vient de convoler en justes noces.

-Mabrouk à Monsieur Mohammad Charaf Eddine, contrôleur au Service de la Proprieté Bâtie, qui a réussi le concours des chefs de service.

-Mabrouk à M. Samir Merchad et Samer Hamdan et Mme Noha El - Khoury, fonctionnaires, qui ont passé avec succès le concours du Conseil de la Fonction Publique pour le poste de clerc. Ils ont été nommés au Service de l'Impôt sur le Revenu.

-Monsieur Youssef Makhoul, contrôleur au Service de la Propriété Bâtie, est décédé suite à une attaque cardiaque. Nous le regretterons.

Service de Comptabilité Financière

-Bonne chance à Mlle. Fatmé Khalifé, transférée de son poste de comptable au Service de la Comptabilité Financière et nommée contrôleur d'impôts de premier grade au Service de l'Impôt sur le Revenu - Département de Revenu.

Bonne chance à Monsieur Mohammad Fadi Abi - Haidar, transféré de son poste de comptable au Service de la Comptabilité Financière et nommé contrôleur d'impôts de premier grade au Département des Finances du Mont - Liban.

-Bonne chance à Monsieur Georges Abdallah, transféré de son poste de contrôleur d'impôts de premier grade au Département des Revenus et nommé comptable au Département de la Comptabilité Générale.

-Bonne chance à Mme Alice Boutros, nommée rédactrice au Département de Finances Publiques après avoir réussi le concours réservé au poste de rédacteur dans les différentes administrations publiques.

-Félicitations à Mlle Norma El - Ghour qui a célébré ses fiançailles avec M. Chadi Issa le 1/1/1997.

-Félicitations à Mlle Lina Chéhab qui a célébré ses fiançailles avec M. Ibrahim Charara le 1/3/1997.

Direction de la Comptabilité Générale

-Mabrouk à Mlle Norma Naboulsi qui a été nommée rédactrice au Département des Finances Publiques, après avoir réussi le concours réservé aux rédacteurs dans les différentes administrations publiques.

-Mabrouk à Monsieur Osman Hasbini, nommé au poste d'apprenti - clerc au Département des Finances Publiques, après avoir passé le concours de qualification.

Service de Contrôle des Finances

-Félicitations à Mlle Attoui qui a célébré ses fiançailles avec M. Ahmad Atoui, le 1/1/1997.

Direction du Budget

-Mlle Joumana El - Taki a suivi un stage de formation en gestion des dépenses publiques à Abu - Dhabi. Bravo!

-Monsieur Anis Iskandar a suivi un stage de formation sur l'évaluation de l'économie à travers les indices de performances à l'Académie Arabe des Sciences de la Finance et des Banques à Bahrein. Bravo!

-Mabrouk à Mesdames Wadad Ali et Daad Boulboul qui ont réussi le concours de chefs de service.

Direction des Dépenses

-Félicitations à Mlle Rasmiya Kenaan qui a célébré ses

finançailles avec M. Ahmad Sayyah.
Félicitations à Mlle Rida Al - Qaissi qui a célébré ses finançailles avec M. Walid Charaf Eddine.
-Félicitations à Mlle Gahada Sidani qui s'est fiancée.
-Mabrouk à Mlle Randa El - Ali qui a célébré ses finançailles avec M. Hassan Blouz, fonctionnaire de la Sûreté Générale.
-Meilleurs voeux de bonheur à Mlle. Nessrine Farès qui a convolé en justes noces.
-Bienvenue au petit Youssif, fils de Mme Nawal Hammoud et de M. Ahmad Houssari, fonctionnaire à l'Institut des Finances.

Direction du Trésor et de la Dette Publique.
Service de la Comptabilité et des Caisses

-Messieurs Hassan Roumani et Elie Arouk et Mme Manale Atoui suivent un stage de formation à l'Institut des Finances. Courage!
-Mlle Mona Samouri a suivi un stage de formation sur les méthodes d'analyse financière et de programmation financière, organisé par le FMI à Washington du 18/2/97 au 10/4/97. Courage!
-Mme Amal Chebaro, chef de service rattachée au Service de la Dette Publique près la Direction du Trésor, a passé avec succès le concours réservé aux chefs de service, organisé par le Conseil de la Fonction Publique le 14/12/96. Il en est de même pour Mlle Nada Atoui fonctionnaire du Service de la Comptabilité et des Caisses. Mabrouk!
-Bienvenue à la petite Rim, fille de Monsieur Mohammad Lamaa, attaché au Service de la Comptabilité et des Caisses.
-Bienvenue à la petite fille de Monsieur Mohammad Ghechan, clerc près le Service de la Comptabilité et des Caisses.
-Bienvenue au nouveau - né de Mme Marie sader, fontionnaire du Service de la Comptabilité et des Caisses.

Chers lecteurs

Vous avez entre les mains le premier numéro de Hadith El Malia. Cela vous paraît étonnant peut-être, car c'est la première fois que le Ministère des Finances se dote d'un Journal Interne. Ce que nous souhaitons surtout, c'est qu'il vous paraisse utile et intéressant.

Ce bulletin, comme son titre l'indique, a une double vocation : être un vecteur de modernisation et un vecteur de dialogue.

Pour la modernisation et les réformes, vous avez pu vous en rendre compte par vous même, dans ce premier numéro et dans votre travail quotidien, plusieurs chantiers dans votre ministère sont déjà lancés et en bonne voie. Nous tenterons, dans la mesure du possible, de vous tenir au courant de l'état de leur avancement.

Quant au dialogue, c'est un élément plus que nécéssaire pour évoluer. C'est pourquoi nous ne voulons pas faire de ce bulletin l'organe du ministère, mais l'espace de communication des agents du ministère. Ce bulletin est le vôtre. Nous sommes donc en attente de vos critiques, de vos suggestions et de vos lettres.

Enfin, pour ce premier numéro, nous vous demandons toute votre indulgence, car un premier numéro est toujours loin d'être parfait. Dans trois mois, et grâce à votre collaboration, il sera encore meilleur.

La rédaction

Le Ministère vous offre la possibilité, à partir du début du mois d'octobre, de suivre des cours d'initiation à la langue française et à la langue anglaise. Il est prévu que ces modules de formation d'une durée globale de 40 heures, soient segmentés en cours d'une heure et demi et assurés par des professeurs français ou anglais. Ils auront lieu à l'Institut des Finances et en dehors des horaires de travail. Si vous desirez y participer vous pouvez contacter le 426860.

Publication, rédaction et photo : Institut des Finances.
Maquette : B. MNEIMNEH / Fine Touh sarl
Impression offerte par la Société Générale Libano Européenne de Banque s a l